

دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة

المدرس زهير خضر ياسين
الكلية التقنية الإدارية / بغداد

المستخلص :

في ظل حدة ارتفاع مخاطر الأزمات المالية والسياسات الائتمانية غير المتطورة ، تواجه المصارف حالات من ازدياد القروض المتعثرة وغير القابلة للتسديد ، مما يعرض المصارف الى مخاطر قد تؤدي بها الى مواجهة حالة العسر والإفلاس المالي ، ويلعب النظام المحاسبي باعتباره نظام معلومات دوراً مهماً في المساعدة للحد من مخاطر القروض المتعثرة ومن خلال السياسة الفاعلة لتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة هذه الديون وآجالها ومبالغها بالقدر الذي يجعل المصارف في حافة الأمان ، والحيلة والحذر لمواجهة القروض المتعثرة .

ABSTRACT :

In The Light Of Financial Crisis Increasing and UnSophisticated Credit Policies , All Banks Faces More Cases Of Doubtful and Un Payable Loan , Maybe Explore It To The Financial Depression

The Accounting System , As an Information System , Play Vital Role To Against Of This Cases By Policy Effectiveuness To Built Debt Provision Include , Maturity Amount To Ability Dents To Reduce Loan Doubtful and Still Banks at Safety Area .

مقدمة

في ظل تنامي وتفاقم تأثير الأزمات المالية وامتداد مساحة آثارها السلبية على قطاعات مختلفة، وفي ظل مواجهة الجهاز المصرفي لمخاطر عدة خلال تعاملاته الائتمانية ، برز وبشكل واضح موضوع القروض المتعثرة في الاقتصادات المعاصرة وذلك ليجد تعبيره في:

1. الجانب التطبيقي وما أفرزته هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على أداء المصارف ، وخلفية هذه الجوانب التي غالباً ما تكون عوامل داخلية خاصة بالسياسات الائتمانية للمصرف وكونها متساهلة في منح القروض، او عوامل خارجية في عموم الاقتصاد الوطني تنعكس في القروض.
2. الجانب النظري والأكاديمي والذي بات يشخص هذه الحالة ومدياتها الخطرة بالقدر الذي واجه المجتمع الجامعي جهوده بالدراسة والبحث عن هذه الظاهرة وتفاقم آثارها واقتراح الحلول المناسبة للحد من تأثيراتها. وتقف مجموعة من الأنشطة والوظائف والنظم التي لها علاقة بالموضوع ومنها النظام المحاسبي الذي يستطيع ان يساهم ولو بجزء يسير في إعطاء المشورة الفنية المتخصصة لإدارة المصرف عند منح القروض او الحد من مخاطرها إن وقعت وحدثت في المصرف حالة وجود قروض متعثرة فيه، وهذا ما سيكون عليه موضوع هذا البحث .

مشكلة البحث:

تزايد معدلات ونسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي، مما يولد حالة تعرض المصرف الى مخاطر عدة منها خفض الأرباح والقدرة الائتمانية التنافسية .

فرضية البحث:

ان عدم اهتمام إدارات المصارف بتفعيل دور النظام المحاسبي وأساليبه في الاحتياط لحالة عدم سداد بعض القروض وتعثرها يؤدي بالضرورة الى زيادة مخاطر هذا النوع من القروض .

هدف البحث :

توجيه الأنظار والاهتمام العلمي والعملية بتوسيع ظاهرة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي والتنبيه الى مخاطرها.

أهمية البحث:

ابرار دور النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة او الحد منها من خلال التطبيق السليم لبعض الإجراءات المحاسبية وما يتبع ذلك من ادوات التحليل المالي .

حدود البحث:

الحدود الزمانية - 2004 - 2012

الحدود المكانية : عينة من المصارف العراقية.

الحدود الموضوعية : محاسبية.

المبحث الأول

القروض المتعثرة المفهوم والاطار العام

يعتبر الجهاز المصرفي في اي اقتصاد من الأجهزة والأنشطة المهمة باعتباره عصب هذا الاقتصاد وعموده الفقري ، اذ هو الذي ينظم تدفق حركة الأموال والاستثمار في الاقتصاد من خلال القيام بجمع الأموال وإعادة إقراضها الى الأطراف المقترضة، ويعتبر الائتمان التجاري احد أهم الوظائف الرئيسية للصيرفة التجارية باعتباره يعبر عن مجموعة من التسهيلات المالية التي يضعها المصرف تحت تصرف شخص معين من خلال الثقة التي يوليها له او يكفله لفترة محددة حيث يقوم المقرض في نهاية المدة المتفق عليها بتسديد التزاماته تجاه المصرف ومقابل عائد مادي متفق عليه وبشروط معينة (ايمان، 2011، 4).

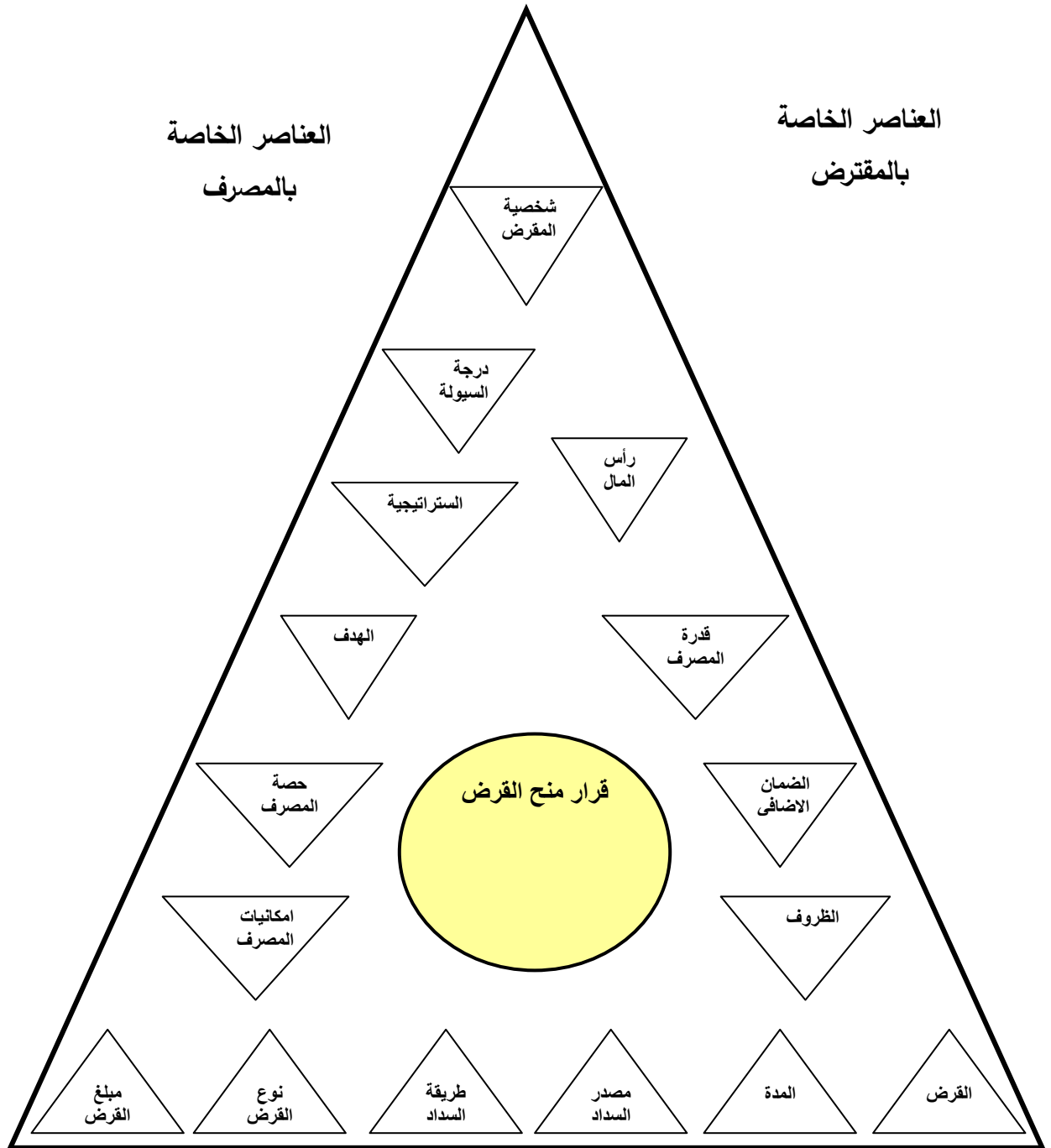
وتتبع أهمية الائتمان المصرفي من خلال :

1. كونه حدث اقتصادي مهم لما له من آثار متعددة الأبعاد على كافة القطاعات الاقتصادية.
2. تعتبر القروض التي تقوم المصارف بجمعها احد أهم المصادر الرئيسية للإيرادات.
3. تسهيل المعاملات الاقتصادية والتي أصبحت في الأعم الأغلب تقوم على العقود.
4. يعتبر وسيلة لتحويل رؤوس الأموال بين الأشخاص والوحدات الاقتصادية وبذلك يمكن النظر إليه كونه أداة للتبادل وزيادة إنتاجية رأس المال .

والائتمان المصرفي والقروض أنواع عدة يمكن النظر إليه كآلاتي: (السيسي ، 2004 ، 27) .

1. وفقاً لطبيعة القرض يكون أما استثماري او استهلاكي أو تجاري .
 2. من حيث أمد القرض يكون طويل الأجل ومتوسط الأجل وقصير الأجل .
 3. وفقاً للضمان يكون مضمون أو غير مضمون .
- إن منح القروض في المصارف التجارية تحدده مجموعة من العناصر المترابطة وهذه تنحصر في المقرض ، المصرف ، القرض وتشكل هرم يمكن النظر إليه وفق الشكل (1) وتحليل تفاصيل كل عنصر من الواردة أعلاه.

شكل (1) عناصر استراتيجية الاقتراض



العناصر الخاصة بالاقتراض

المصدر : (الشمري ، مصدر سابق ، 87-93) ، (Rose , 2005 , 533)

أما العناصر الخاصة بالمقترض فهي :

1. الشخصية وهذه تشير الى مدى سمعة المقترض والثقة فيه وسلامة مركزه المالي .
2. رأس المال وهذا المعيار يقيس مدى قوة ومكانة رأس المال لطالب القرض والصمود امام مواجهة أي حالة تعثر او أزمة قد يتعرض لها .
3. القدرة وهذا المعيار يرتبط بالأهلية القانونية ومدى القدرة على الاستدانة ، كما يشير هذا المعيار الى القدرة للمشروع في وجود تدفق نقدي قادر على تسديد القرض .
4. الضمان أي مدى توفير مصادر ضامنة للمصرف يستطيع الاستيلاء عليها وتحويلها الى سيولة نقدية في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض .
5. الظروف المحيطة وهذه تتحدد في البيئة الاقتصادية التي يعمل بها المشروع ومدى تأثيرها بالأحوال الاقتصادية وقدرة القطاع الاقتصادي الذي يعمل بها المشروع المقترض.

أما عن المعايير الخاصة بالمصرف فإن أهمها :

1. مستوى السيولة النقدية المتوفرة والمتاحة في المصرف والتي تمكنه من منح القرض .
2. حوالات الخزينة التي من الممكن ان تتحول الى سيولة نقدية بسرعة دون خسائر .
3. السياسة التي يتبعها المصرف كونها سياسة اراضية متحفظة ام هجومية ، ام معتدلة .
4. موقع المصرف في السوق المالية وقدرته وسمعته التي لها الأثر البالغ في منح القروض .

أما المعايير الخاصة بالقرض فهي :

1. مبلغ القرض .
2. كيفية سداد القرض .
3. مصادر التسديد .
4. زمن القرض .
5. نوع القرض .
6. ان يتم استخدام القرض في الهدف الذي منح لأجله .

وبصفة عامة فان قدرة اي مصرف على منح القروض محدودة وتقف عند مستوى معين وليست هي مفتوحة ، لان هناك مجموعة محددات تحدد هذه المقدرة منها حجم ونوع الودائع في المصرف، ومعدلات اسعار الفائدة السائدة على القروض والودائع، ومجالات التوظيف والاستثمار البديلة، وطبيعة المنافسة مع بقية المصارف سواء اكانت تجارية ام متخصصة ، ومدى ثبات الودائع ومستوى الطلب على القروض اضافة الى مستوى ودرجة التطور الاقتصادي العام والاستقرار السياسي في البلد ، وهذه كلها توطر بادارة مصرفية كفوءة قادرة على اتخاذ القرار السليم في منح القرض هذا من عدمه.

(ارشيد ، جودة ، 1999 : 202-203).

المخاطر المصرفية :

ان نشاط المصارف باعتباره نشاط اقتصادي عرضة الى مواجهة مجموعة من المخاطر والتحديات وخصوصا عند منح الائتمان والتي لا تنشأ فقط من عدم قدرة المقترض من تسديد القرض في الموعد المحدد ، بقدر ما تنسحب الى ابعد من ذلك من خلال النظر الى المخاطر الائتمانية كونها درجة التقلب في الارباح التي يمكن ان تنشأ الخسائر عن نشاط القروض والاستثمارات مما تولد ديون معدومة والمصدر الرئيسي لها عدم قدرة الطرف المقترض في الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها امام المصرف (ارشيد وجودة ، مصدر سابق ، 222).

اما عن اهم المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي فهي :

(الطويل ، 2008 ، 44)

1. مخاطر الائتمان Credit Risk
2. مخاطر السيولة Liquidity Risk
3. مخاطر الفائدة Interest Risk
4. مخاطر التشغيل Operational Risk
5. مخاطر رأس المال او الوفاء بالالتزامات Capital or Solvency Risk

والذي يهمننا في هذا الموضوع هو مخاطر الائتمان عندما يعجز الطرف المقترض عن سداد أصل القرض او جزء منه مع فوائده او حتى في الوقت المحدد، او قد يكون له القدرة المالية على السداد الا انه لا يرغب في السداد لسبب او لآخر ، ومخاطر الائتمان تشمل الخسائر التي من المحتمل ان يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل او عدم وجود الرغبة لديه لسداد القرض والفوائد المتولدة عنه.

ان هذا العرض لا يعني استبعاد اهمية ودور بقية المخاطر المصرفية والتي لها علاقة ولو بصورة غير مباشرة في منح القروض وبالتالي الوصول الى حالة القروض المتعثرة لان مخاطر السوق مثلا تتعلق بتعرض المصرف لخسائر مصدرها تقلبات كل من اسعار صرف العملات والفوائد واسعار الاوراق المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة او البيع، ويتم احتساب تكلفة مخاطر السوق وفقا لتكلفة استبدال التدفق النقدي في حالة اخفاق المقترض على الوفاء بالتزاماته (شاهين ، ومطر ، 2011 ، 10).

وتتطلب ادارة المخاطر المصرفية بصورة عامة والائتمانية منها بصورة خاصة اتباع سياسة موضوعية تعتمد على المرور بالمرحل الاتية: (الكراسنة ، 2006 ، 42-43)

1. تحديد المخاطر Risk identification :

اذ يتطلب الامر تحديد المخاطر ونوعيتها فالقروض تواجه انواع من المخاطر هي مخاطر الاقراض ، سعر الفائدة ، السيولة والمخاطر التشغيلية ، لذا يتطلب الامر التوصيف الدقيق لنوعية المخاطر .

2. قياس المخاطر Risk Measurement :

وهذه الخطوة التالية حيث ان لكل نوع من المخاطر يتطلب الامر ان ينظر اليه بابعاده الثلاث وهي الحجم ، المدة ، واحتمالية الحدوث لهذا النوع من المخاطر .

3. رقابة المخاطر Risk control :

وهناك ثلاث طرق لرقابة وضبط المخاطر وهي تجنب او وضع حدود على بعض الانشطة ، تقليل المخاطر ، الغاء هذه المخاطر .

4. متابعة المخاطر Risk Monitoring :

اذ على المصارف ان تعمل على ايجاد نظام معلومات يكون قادرا على مراقبة ومتابعة التغييرات المهمة في وضع المخاطر في المصرف.

ان مخاطر الائتمان المصرفي اصبحت حالة و ظاهرة تكاد تكون طبيعية وجزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التقني وثورة الاتصالات والمعلومات وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة الى مصارف ذات احجام كبيرة، لذا فان حسن ادارة وتحليل ودراسة هذه المخاطر تعني احد المؤشرات المهمة والمساعدة على نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية بفوائد مالية مجزية و اقل مستوى محتمل من المخاطر (ايمان ، 2011 ، 26).

أن عدم وضع إستراتيجية واضحة في المصرف لمواجهة المخاطر المحتمل التعرض لها سوف يؤدي بالضرورة الى مواجهته لحالة التعثر المالي والذي يمكن النظر اليه كونه مجموعة من التسهيلات المصرفية بأنواعها التي يحصل عليها العملاء من المصرف ولم يقوموا بسدادها في مواعيد استحقاقاتها ، وفي مراحل متقدمة منه يؤدي الى الفشل سواء اكان اقتصادي اي لا تستطيع المنشأة من ان تحقق عائد معتدل او مناسب على استثماراتها ، او عندما يكون صافي راس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة للمطلوبات اكبر من القيمة الدفترية لموجوداتها (Ross,jaff,2008,31) ، او فشل مالي اذ لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بوعودها المستحقة عليها، وبرز حالات التعثر ومن ثم الفشل المالي هو القروض المتعثرة والتي تعني (اخفاق العميل في سداد التزاماته امام المصرف في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول او غير مقبول او كان بسبب المماطلة العميل او أمور أخرى خارجة عن ارادته) (الشمري ، مصدر سابق، 94) وتعود أسباب القروض المتعثرة الى عدة أسباب يمكن النظر إليها كالآتي : (ارشيد ، مصدر سابق، 284).

1. أسباب خاصة بالمصرف منها عدم الأخذ او الاهتمام بالتحليل المالي وعدم وجود سياسة محكمة لمنح الائتمان وعدم اخذ الضمانات اللازمة والكافية ، عدم وجود سياسة لمتابعة منح الائتمان او منحه دفعة واحدة.

2. أسباب خاصة بالمقترضين :

وتتدرج ضمن هذا العنوان عدم التحري الدقيق عن طالب القرض وتقديمه معلومات وبيانات خاطئة، استخدام القرض في غير الغرض الذي تم طلبه، التوسع غير العقلاني في الاستثمارات الذي يفوق طالب القرض وعدم توفر الكفاءة الإدارية والفنية.

3. أسباب خارجية.

اذ قد تلعب الظروف السياسية والاقتصادية والطبيعية العامة بالفعل السلبي على مجمل الحياة الاقتصادية في البلد بالشكل الذي يجد انعكاسه في أعمال منشآت الأعمال.

ان وجود حالة من القروض المتعثرة في المصارف بصورة عامة وتحولت الى ظاهرة عامة من الممكن ان تنعكس آثارها السلبية ليس في عمل المصارف فحسب وإنما تؤثر في النشاط الاقتصادي وهيكل الاستثمارات والتوظيف العام والنمو الاقتصادي (صديق، دون تاريخ ، 507).

اذ ان خسائر القروض المتعثرة ليست محاسبية فقط وإنما تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة opportunity cost وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر Band debt loan Restructuring والخطط الجيدة والمناسبة في حالات الطوارئ لحماية العملاء ، لذا فان مخاطر الائتمان لا بد وان تضم تقييما في إطار العوائد المعدلة للمخاطر Risk adjusting Returns عندما يتم مقارنة القروض المصرفية بمنتهج مصرفي اخر .

ان على المصرف ان يتبع سياسة صائبة لامتناس الخسائر المتوقعة، ويمكن ان تلجأ المصارف للرهن والضمانات للمساعدة في تخفيف اثار المخاطر المرتبطة ببعض المعاملات ومنها ان يكون بديلا عن التنظيم الشامل لملاءة المقترض وقدرته على السداد الكامل (خان واحمد، 37، 2003).

ويمكن القول ان امام الجهاز المصرفي الاحتمالات الآتية لمواجهة القروض المتعثرة وهي:

1. نقل مخاطر حدوثها الى جهة أخرى من خلال التأمين عليها لدى شركات التأمين .
2. تقليل مخاطرها من خلال تكوين المخصصات .
3. تجنب حدوثها اصلاً من خلال عدم الأقدام لإقراض العملاء الذين يشك في قدراتهم المالية وإمكانية سداد القرض .

المبحث الثاني

القروض المتعثرة البعد المحاسبي

ان النظام المحاسبي بصورة عامة عبارة عن نظام هدفه انتاج معلومات مختلفة لاغراض مختلفة لجهات عدة داخل وخارج المنظمة وهو عبارة عن نظام معلومات يضعها في متناول أصحاب القرار او يقدمها استشارة عند الطلب، وقدر تعلق الامر بالقروض المتعثرة فان النظام المحاسبي ومن خلال مبدأ الحيطة والحذر او التحفظ (Conservation) والذي يعترف بالخسائر المحتملة ويأخذ بها ولا يعترف بالأرباح المحتملة ، يمكن له ان يساهم وبصورة فاعلة وبكفاءة في التقليل من أخطار تعرض المصرف لحالة وجود قروض متعثرة ومن خلال مجموعة من المحاور التي يساهم بها سواء أكانت هذه المساهمة بصورة مباشرة ام غير مباشرة والتي سيتم استعراضها لاحقاً.

أولاً : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

Uncollectible Accounts Receivable حيث يمثل حساب العميل المشكوك في تحصيله خسارة في الإيرادات يترتب عليه تخفيض في صافي أرصدة حساب المدينون، ومن أهم المشاكل التي تواجه المحاسب عند هذه الحالة هي التعرف على الفترة المالية التي تتحمل خسارة عدم تحصيل هذا الدين وهناك إجراءات محاسبية لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها وهما :

أ- الانتظار حتى يثبت فعل عدم إمكانية تحصيل أرصدة حسابات العملاء ثم إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل الخسائر في حساب الديون المدومة وهذه تعرف بالطرق المباشرة.

ب- الطريقة غير المباشرة والتي تعتمد على تقدير قيمة المبيعات الآجلة المشكوك في تحصيلها أو التنبؤ بمقدار حسابات المدينون المشكوك في تحصيلها، ويتم تسجيل قيمة الديون المشكوك في تحصيلها في حساب الديون المدومة والجانب الدائن حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، في الفترة المحاسبية التي تم خلالها تسجيل المبيعات الآجلة، والفرق الأساسي بين الطريقتين هو ان الطريقة المباشرة يتم فيها تسجيل الخسائر خلال الفترة المالية التي تم خلالها إعدام الدين، اما في الطريقة غير المباشرة والتي يؤديها هذا البحث فيتم تسجيل مبلغ مقدر للحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها في سجلات الفترة التي سجلت بها المبيعات الآجلة.

ويرى مؤيدو الطريقة المباشرة انه من الأفضل تسجيل حقائق لا تقديرات في السجلات المحاسبية وان جودة العملاء تعتمد على كفاءة عملية البيع، غير ان هذه الطريقة لا تتطابق مع مبدأ (مقابلة الإيرادات مع المصاريف) ومبدأ قياس حسابات المدينون على أساس القيمة النقدية القابلة للتحقق، لذا فإنها غير معترف بها من جمهرة المحاسبين.

اما الطريقة الأخرى اي تكوين المخصص فإنها تنطلق من انه يجب ان يتم تسجيل مصروف من الديون المصروفة في سجلات نفس الفترة المالية التي تمت بها المبيعات حتى يمكن مقابلة إيرادات الفترة مع مصروفاتها وتحديد القيمة الدفترية السليمة لأرصدة حسابات المدينون في الميزانية العامة، وهذه المخصصات يمكن تكوينها:

أ- نسبة من المبيعات الآجلة.

ب- نسبة من رصيد حساب المدينون.

اذ ان احتساب مصروف الديون المصروفة على أساس نسبة من رصيد المبيعات الآجلة يؤدي الى مقابلة الإيرادات السنوية المباشرة مع مصروفات ذات السنة، اما عند تكوين المخصص كنسبة من رصيد حساب المدينون فيكون الاهتمام الأول هو قياس قيمة حساب العملاء لتحديد القيمة القابلة للتحقق نقدا عن تحصيل هذه الديون. وقد اخذ النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بالطريقة الثانية من خلال اعتماد الحسابات الآتية :

1. ح/1691 مدينو ديون متأخرة التسديد

ويشمل هذا الحساب الديون الناشئة عن الائتمان النقدي أو التعهدي التي استحققت وتخلف العملاء عن

تسديدها وتشمل الآتي :

- الإيرادات التجارية المستحقة وغير المدفوعة.
- مستندات الشحن غير المسددة.
- سلف معاملات التصدير غير المسددة.
- سلف المخشلات الذهبية المستحقة غير المسددة.
- سلف رهن الأموال المنقولة بأنواعها غير المسددة.

- الحوالات المبتاعة المتعذر تحصيلها.
- الديون المتفرقة الأخرى التي تأخر تسديدها
- حسابات جارية مدينة ملغاة غير مسددة
- خطابات الضمان المدفوعة بعد الانتهاء من تسويتها وعجز العميل عن التسديد (وزارة المالية، 1992، 106).

2. ح/222 مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ويشمل هذا الحساب مقدار المبالغ المحتسبة المقابلة للديون المشكوك في تحصيلها (وزارة المالية ، 1992: 139).

3. ح/3833 ديون مشطوبة ويشمل هذا الحساب المبالغ التي يتعذر شطبها خلال السنة من سجلات الوحدة ومن ذمة المدينين استنادا للقرارات والموافقات الصادرة بشأن كل دين ، كما يشمل كذلك المبالغ المرصدة سنويا كتخصيص لقاء الديون المشكوك في تحصيلها استنادا للجدول السنوية المعدة بمقدار تلك الديون وتقاصيلها وضماناتها ونسبة التحصيل الممكنة... الخ (وزارة المالية ، 1992: 212). وحتى نستطيع تكوين المخصص للقروض يتطلب الأمر أولا القيام بتصنيف هذه القروض الى : (حجازي ، دون تاريخ ، غير مرقم).

1. قروض منتظمة جيدة . وهذه القروض تتسم بإيفاء العميل بالتزاماته بتسديد القرض في الوقت المحدد مع توفر الضمانات وهذه يمكن النظر إليها:

- قروض عادية (غير مصنفة) التي لم يحن بعد اجل الاستحقاق .
- قروض يشوبها الضعف ولم يحن اجلها، الا ان متابعة العميل أوضحت ان تتعرض عملية السداد الى بعض المحددات.

2. القروض غير المنتظمة.

أ- قروض دون المستوى

وهذه تشير البيانات السابقة الخاصة بها الى وجود بعض المحاذير عند السداد وتدعو للحيطه والحذر .

ب- قروض مشكوك في تحصيلها وهذه تكون درجة الخطورة في السداد اعلى من سابقتها.

ج- القروض الرديئة وهي التي تكون أمكانية تحصيلها ضعيفة جدا او معدومة.

وبصورة عامة فان هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن ان تساعد المصرف في التعرف على القروض المشكوك في تحصيلها :

1. مواجهة العميل لمصائب مالية من خلال تراجع التدفقات النقدية والسيولة.

2. التأخر في تسديد الأقساط الدورية.

3. إعلان إفلاس المدين

4. طلب العميل منحه تسهيلات إضافية على العقد الأساسي.

5. تنازل العميل لصالح المصرف عن بعض أصوله او عن ذمم مدينة لصالحه.

6. إضافة لذلك يمكن الاستقادة من المعلومات التي تضمها القوائم المالية الصادرة عن نشاط العميل والقيام بتحليلها لاحتوائها على مؤشرات تعكس الوضع والإمكانات المالية له وتكون قاعدة لاتخاذ القرارات ، مثل تزايد اعتماد العميل على مصادر التمويل الخارجية والتوسع في الاقتراض ، عدم توجه الشركة الى زيادة رأس المال او احتجاز احتياطات وتوزيع الأرباح، تناقص رأس المال العامل ، وتراجع معدلات الربحية وتآكل الأرباح المحتجزة(Kock,2006: 305).

لذا فقد اجتهدت السلطات المالية والنقدية المركزية في دول العالم المختلفة على إصدار التعليمات المالية الخاصة بتصنيف القروض ونسب عمل المخصصات ففي السودان اصدر بنك السودان المركزي المنشور رقم (1) لسنة 2008 حول هذا الموضوع وكما موضح في الجدول.

جدول رقم (1) سياسات وإجراءات التمويل المتعثرة وتكوين المخصصات في السودان

ت	تصنيف التمويل	التمويل الخاضع الى تكوين المخصص	نسبة المخصص
1	التمويل العادي	الذي لم يحن وقت الاستحقاق بعد	1%
2	تمويل يشوبه الضعف	استحق ولم يسدد لمدة 3 شهور	2%
3	تمويل دون المستوى العادي	استحق وتخلف السداد 3-6 شهور	20%
4	تمويل مشكوك في تحصيله	استحق وتخلف السداد 6-12 شهر	50%
4	تمويل ردئ	تخلف العميل عن السداد	100%

• المخصص من القروض

• المصدر : شبكة الانترنت

اما في سوريا فان مجلس النقد والتسليف في مصرف سوريا المركزي قد اصدر التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر القروض والديون عام 2004 كالآتي :

1. الديون المنتجة للفوائد

أ- ديون جيدة وعادية وقابلة للتحويل.

ب- ديون تتطلب اهتمام خاص وتحمل في طياتها بعض المؤشرات وتتسم بالضعف.

2. الديون غير المنتجة للفوائد.

أ- ديون دون المستوى وهذه إضافة الى ما ورد في الفقرة 1/أ أعلاه فانه يتم مراجعتها كل 3 شهور لمعرفة الموقف ويحسب 80% من القيمة الاسمية للأقساط كقيمة حالية للتدفقات النقدية لأقساط القرض.

ب- ديون مشكوك في تحصيلها وتراجع كل 6 شهور واحتمال تعرض المصرف الى خسائر جزئية جراء عدم سداد البعض منها.

ج- قروض وديون معدومة رديئة.

ح-

اما في دولة الإمارات المتحدة فان القروض المصرفية تصنف حسب المستويات الآتية :

المستوى الأول : قروض جيدة

المستوى الثاني : قروض تحت المراقبة والتي يشوبها الضعف بالنسبة للمقترض ويكون لها مخصص.

المستوى الثالث : قروض دون المستوى العادي وهي تلك القروض التي قد تؤدي الى حدوث خسائر لوجود ضعف محتمل في السداد والضمان ويتم تكوين مخصص لها.

المستوى الرابع : القروض التي يتأخر تسديد الأقساط المستحقة لمدة 90 يوم وهذه يعمل لها مخصص 25% من كامل رصيد القرض.

المستوى الخامس: قروض رديئة ولم يتم تسديد أقساطها ويعمل لها مخصص 100%.

وتسترشد المصارف عند تكوين المخصص بعدة مؤشرات منها داخلية تخص المسار التاريخي للمصرف، وأخرى خارجية تأخذ بنظر الاعتبار القطاع المصرفي الذي هي جزء منه او حتى المؤشرات الاقتصادية الوطنية، وتتبع الأساليب الآتية : (25-21 : 1995 , Beatt12)

1. أسلوب المعدل الثابت في تكوين المخصص.
2. أسلوب المعدل المماثل وهذا يتم تكوينه كنسب معيارية متفق عليها مع المصارف
3. أسلوب التقدير على أساس الخسائر التاريخية عن طريق اخذ معدل الخسائر المتغيرة لسنوات عدة سابقة وتكوين المخصص الجديد.

وعلى النطاق الدولي لم تغفل اتفاقيات بازل بنسخها الثلاث هذا الموضوع فقد جاءت بالأخذ بنظر الاعتبار الحدود الدنيا لرأس المال بالاقتران مع المخاطر الائتمانية وتعميق الاهتمام بنوعية الأموال ومستوى المخصصات التي يجب ان يتم تكوينها للديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات ، وذلك لانه لا يمكن ان نتصور ان يفوق معيار رأس المال لدى اي مصرف عن الحد الأدنى المقرر ، بينما تتوفر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت ، اذ يتطلب الأمر أولاً تحقيق كفاية المخصصات ومما ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاءة رأس المال.

وقد طورت اتفاقية لجنة بازل 3 نسبة الاحتياطي الذي على المصارف تكوينه لمواجهة القروض المتعثرة كمخصص من إجمالي القروض لتصل الى 7% بهدف تقليل مخاطر الائتمان، وقد أعطت الاتفاقية فسحة من الزمن للمصارف للوصول الى هذه النسبة تمتد الى عام 2019 حتى تتمكن فيه من زيادة رأس المال وتقليل حجم القروض الممنوحة.

اما صندوق النقد الدولي والبنك المركزي للإنشاء والتعمير فقد أطلق برنامج عام 1999 لتقييم وتطوير القطاع المالي من أهدافه : (شبكة الانترنت)

1. مساعدة الدول التي تطبق البرنامج في إيجاد أطار عام لسياسة متسعة وجيدة لتقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي.
2. تأهيل القطاع المالي ليكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات سواء أكانت داخلية ام خارجية والحد والتقليل من آثارها السلبية.

3. تطوير القطاع المالي والمصرفي بهدف زيادة كفاءته وقدراته في المساهمة بصورة أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية.

اما عن أهم المؤشرات التي تتبعها البرنامج هي :

1. مؤشر كفاية رأس المال وجودة الموجودات.
2. المؤشرات الائتمانية وقدرة المقترضين من القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماتهم.
3. جودة الأداء المصرفي.
4. الإيرادات والربحية باعتبارها مؤشر جيد لقياس أداء المصارف.
5. السيولة من خلال التوازن ما بين السيولة والربحية .
6. قياس درجة الحساسية لمخاطر السوق وتشمل أسعار الصرف والفائدة ومخاطر تقلبات أسعار السلع والخدمات وأسعار الأسواق المالية.

من جانب آخر فإن الالتزام بما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية الملائمة لطبيعة عمل المصارف، وإتباع سياسات محاسبية مناسبة سوف يعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المصرف، وإن النجاح في إدارة المخاطر من خلال انتهاز آليات تحد من عملية التدخل الشخصي للقائم على العملية الادارية والمالية والمحاسبية سيؤدي الى دفع المصارف لرفع أدائها وتحقيق أهدافها (الشحاذة ، 2007 : 10) وفي هذا الجانب علينا ان لا ننسى دور المصارف المركزية ومن خلال تعليماتها ورقابتها على المصارف وأدائها في الحد من الأخطار التي يمكن ان تقع بها، والمحافظة على حقوق الجميع المودعين والمستثمرين وضمان السلامة والأمان وتفعيل دور إدارة المصرف للموازنة بين السيولة والائتمان.

(Macdonald pckock , 2004: 4)

ثانياً : التحليل المالي

ويرى الباحث انه من الضروري الإشارة الى التحليل المالي وارتباطه المباشر بالموضوع سيما وان أساليبه والياته تعتمد أساساً على مخرجات النظام المحاسبي، اذ يستطيع ان يقدم لنا صورة واضحة عن المقدرة الائتمانية سواء للمصرف او المقترض ، كما انه يمكن له التنبؤ بالتغيير والفشل المالي والتحسس والإنذار المبكر لأي مخاطر ائتمانية يمكن ان تواجه المصرف، وهذا الموضوع يستلزم بحث مستقل كامل وتمت هنا الإشارة فقط لأهميته وعلاقته بالجانب المحاسبي.

المبحث الثالث - الدراسة التطبيقية

يهدف الوقوف على طبيعة وواقع القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي العراقي فقد تم اختيار مصرفي الرشيد والرافدين من القطاع العام ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار من القطاع الخاص لدراسة الحالة وكما هو موضح أدناه.

1. مصرف الرشيد :

يوضح جدول رقم (1) تطور القروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل في مصرف الرشيد للفترة 2010/2004 اذ نجدها بصورة عامة قد شهدت تراجع سنتي 2005،2006 ثم عادت لترتفع سنويا وبمعدلات عالية بلغت 214% عام 2007 وباستثناء عام 2009 بالنسبة الى القروض القصيرة الاجل.

وفي المقابل شهدت الديون متاخرة التسديد تراجعا ملحوظا خلال ذات الفترة باستثناء عام 2010 اذ ارتفعت الى 33951 مليون دينار وبنسبة 23% عن عام 2004. كما يوضح ذلك جدول رقم (2) ، في الوقت الذي شهد حساب فحص ديون مشكوك في تحصيلها نموا كبيرا بلغ اقصاه عام 2008 اذ كان 26409 مليون دينار وبنسبة 673% كما هو واضح في جدول رقم (2) وهذا يدل على سياسة المصرف في التوسع في تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة حالات عدم التسديد.

اما جدول رقم (3) فانه يوضح نسبة الديون متاخرة التسديد الى اجمالي القروض خلال الفترة 2010-2004 اذ تراوحت ما بين 0.02% الى 0.61% ، اما مخصص ديون مشكوك في تحصيلها فقد تراوحت ما بين 0.02% الى 0.25% وهي نسب مخصصة يتطلب الهدف اعادة النظر بها من قبل ادارة المصرف.

2- مصرف الرافدين :

اما بالنسبة الى مصرف الرافدين فان جدول (4) يوضح تطور القروض الطويلة والقصيرة الاجل السنوي خلال الفترة 2012-2004 اذ كان ابعد مدى عام 2010 حيث بلغ 217% بالنسبة الى القروض الطويلة الاجل وعام 2011 ، بالنسبة الى القروض قصيرة الاجل اذ بلغ 2896% في حين شهد عام 2011 اعلى معدل اذ بلغ 258%.

اما جدول رقم (5) فانه يوضح تطور الديون متاخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها في مصرف الرافدين، اذ كانت الديون متاخرة التسديد في تراجع باستثناء عامي 2011 و2012 اذ ارتفعت بنسبة 74.7% و 95% اما مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فانها بصورة عامة في ارتفاع مستمر بلغت أقصاها عامي 2008 و2008 اذ كانت 91.2% و 91% وعام 2005 اذ بلغت 112%.

اما نسبة الديون متاخرة التسديد خلال الفترة 2012-2004 الى اجمالي القروض فانها تراوحت ما بين 0.8% عام 2009 و 90% عام 2004 كما هو موضح في جدول رقم (6) . اما مخصص ديون مشكوك في تحصيلها خلال ذات الفترة فقد تراوحت ما بين 0.05 عام 2011 و 64% عام 2006 وهي متذبذبة خلال الفترة مما يوضح ان هذه السياسة في المصرف تحتاج الى اعادة دراسة بها.

3- مصرف الشرق الأوسط للاستثمار:

اما في جدول رقم (7) فانه يوضح تطور القروض والديون متأخرة التسديد في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2012 ، اذ كانت القروض في تناقص مستمر حتى عام 2008 ، ثم أخذت بالارتفاع حتى بلغت أقصاها عام 2012 وبنسبة 661% اما بالنسبة الى الديون متأخرة التسديد فقد كانت بارتفاع ملحوظ تراوح ما بين 0.5% و 260% باستثناء عام 2011 اذ تراجعت بنسبة 47%.

اما جدول رقم (8) فانه يوضح نسبة الديون متأخرة التسديد الى القروض في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار فقد تراوحت ما بين 0.02% الى 0.82% وهي نسب قليلة قياسا الى حجم القروض والديون متأخرة التسديد اما جدول رقم (9) فان مخصص ديون مشكوك في تحصيلها الى القروض فقد بلغ 9.7% خلال عامي 2011 و 2012 ، المخصص الى الديون المتأخرة التسديد بلغ 22.1% و 15.36% عامي 2011 و 2012 في مصرف الشرق الأوسط.

اما جدول رقم (10) فانه يوضح نسبة المخصصات الى المدينون في مصرف الشرق الأوسط العراقي وبنسبة 28.7% و 46.2% عامي 2011 و 2012 وهي في الواقع نسبة عالية.

جدول رقم (1) التطور السنوي للقروض الطويلة والقصيرة الاجل في مصرف الرشيد للفترة 2004-2010 .
المبالغ مليون دينار.

السنة	القروض طويلة الاجل		القروض قصيرة الاجل		الإجمالي	
	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2004	3298	-	41994	-	45292	-
2005	2152	(35)	40138	(4)	42290	(7)
2006	1912	(11)	38576	(4)	40488	(4)
2007	25110	1213	101990	164	127100	214
2008	121717	385	156576	54	278293	119
2009	299712	146	133785	(15)	433497	56
2010	666787	122	248875	86	915662	111

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (2) تطور الديون متأخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها في مصرف الرشيد للفترة 2004-2010 . مليون دينار 2004 = 100%

السنة	الديون متأخرة التسديد		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	
	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2004	27709	-	3415	-
2005	22654	(18)	7385	116
2006	22731	(18)	10078	195
2007	21833	(19)	23872	599
2008	19707	(29)	26409	673
2009	18734	(32)	22140	548
2010	33951	(23)	22145	548

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (3) نسبة الديون متأخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها الى القروض في

مصرف الرشيد للفترة 2004-2010 مليون دينار

السنة	اجمالي القروض 1	ديون متأخرة التسديد 2		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 3	
		مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2004	45292	27709	0.61	3415	0.08
2005	42290	22654	0.53	7385	0.17
2006	20488	22731	0.56	10078	0.25
2007	127100	21833	0.17	23872	0.19
2008	278293	19707	0.07	26409	0.09
2009	433497	18734	0.04	33951	0.08
2010	915662	22140	0.02	22145	0.02

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (4) التطور السنوي للقروض الطويلة والقصيرة الأجل في مصرف الرافدين 2004-2010

المبالغ مليون دينار

السنة	القروض طويلة الأجل		القروض قصيرة الأجل		الإجمالي	
	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2004	106861	-	6378	-	113239	-
2005	122358	15	6830	7	129188	14
2006	116663	(5)	5587	(19)	122250	(5)
2007	246491	112	13159	136	259650	112
2008	619390	151	69812	431	689202	165
2009	1079849	74	56342	(19)	1136191	65
2010	3527666	217	51526	(9)	3579192	215
2011	5942531	68	1544030	2896	7486561	258
2012	8266124	39	3199910	107	11466034	53

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (5) تطور الديون متأخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها في مصرف

الرافدين للفترة 2004-2012 مليون دينار

السنة	ديون متأخرة التسديد		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	
	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2004	102068	-	20671	-
2005	98662	(3)	43849	112
88292	88292	(13.5)	20132	(2.7)
2007	91174	(11)	17414	(16)
2008	87934	(14)	39555	91.4
2009	88709	(13.9)	39476	91
2010	92318	(10)	34677	67.8
2011	178345	74.7	34489	66.8
2012	199277	95	26665	28.9

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (6) نسبة الديون متأخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها الى القروض في مصرف الرافدين للفترة 2004-2012 مليون دينار

السنة	اجمالي القروض 1	ديون متأخرة التسديد 2		فحص ديون مشكوك في تحصيلها 3	
		مبلغ	1:2	مبلغ	1:3
2004	113239	102068	90	20671	18.3
2005	129188	98662	76	43849	33.9
2006	12250	88292	620	20134	64
2007	259650	91174	35	17412	6.7
2008	689202	87934	12.8	39555	5.7
2009	1136191	88709	0.8	39476	3.4
2010	3579192	92318	2.6	34677	0.9
2011	7486561	178345	2.4	34489	0.05
2012	11466034	199277	1.7	26665	0.2

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (7) تطور القروض والديون متأخرة التسديد في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة 2005-2012 %100 = 2005 مليون دينار

السنة	القروض		ديون متأخرة التسديد	
	مبلغ	نسبة التطور	مبلغ	نسبة التطور
2005	14080	-	1533	-
2006	12111	(14)	3061	100
2007	10453	(26)	3980	160
2008	6737	(52)	5512	260
2009	47253	236	2564	67
2010	89248	534	2312	51
2011	98161	597	809	47
2012	107118	661	1614	5

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (8) نسبة الديون متأخرة التسديد الى القروض في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة 2005-2012 مليون دينار

السنة	القروض	ديون متأخرة التسديد 2	1:2 %
2005	14080	1533	0.11
2006	12111	3061	0.25
2007	10453	3980	0.38
2008	6737	5512	0.82
2009	47253	2564	0.05
2010	87248	2312	0.03
2011	98161	1809	0.02
2012	107118	1614	0.2

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (9) نسبة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها الى القروض ومخصص فوائد حسابات المتوقفين عن الدفع الى الديون المتأخرة التسديد في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار لعامي 2012/2011. مليون دينار

السنة	القروض		الديون المتأخرة التسديد	
	القروض 1	المخصص 2	نسبة 1:2	الديون 1
2011	98161	9510	9.7	1809
2012	107118	10413	9.7	1614

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

جدول رقم (10) نسبة التخصيصات الى المدينون في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2012-2011 مليون دينار

السنة	المدينون 1	التخصيصات 2	% 1:2
2011	35808	10271	28.7
2012	76150	35204	46.2

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

التحليل الاحصائي للمصارف عينة الدراسة

بهدف ايجاد العلاقة الإحصائية ما بين المتغيرات الأساسية في الموضوع فقد تم اعتماد:

القروض ← متغير مستقل

القروض او الديون متأخرة التسديد ← متغير معتمد أول مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ← متغير معتمد ثاني وكانت النتائج كما هو موضح في جدول رقم (11) ففي مصرف الرافدين كانت النتائج الاحصائية بالنسبة الى القروض المتأخرة التسديد الى القروض تشكل ارتباطا كبيرا اذ بلغ معامل الارتباط 0.943 ومعامل التحديد 0.889 في حين كان معامل الانحدار طفيف رغم كونه موجبا اما بالنسبة الى t ، F ، المحسوبة فإنها كانت اكبر من الجدولية وهذا يعني قبول الفرضية البديلة اي توجد تأثير وعلاقة ما بين القروض المتأخرة التسديد من ناحية وإجمالي القروض.

اما بالنسبة الى مخصص ديون مشكوك في تحصيلها في مصرف الرافدين فان النتائج بصورة عامة كانت ضعيفة اي عدم وجود علاقة مع القروض ومثل هذه النتيجة تضع المصرف في موقف ضعيف ازاء ظاهرة ازدياد القروض المتأخرة التسديد مما يتطلب معه الامر اعداد دراسة علمية لتكوين المخصص تتوافق مع حجم القروض وإمكانية التسديد من عدمه.

اما بالنسبة الى مصرف الرشيد فان نتائج التحليل الإحصائي أشارت الى ان الارتباط ومعامل التحديد كانا ضعيفين قياسا الى القروض اي لا توجد علاقة قوية ما بين القروض متأخرة التسديد ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها مع القروض باستثناء ان المخصص بلغت 0.556 وهي ليست بالقوية مع وجود الارتباط ولا يوجد اي تأثير او علاقة ما بين المتغيرات المعتمدة.

اما بالنسبة الى مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار فان هناك علاقة ارتباط جيدة ما بين القروض متأخرة التسديد والقروض اما بقية المؤشرات فإنها أشارت لانعدام العلاقة وعدم وجود تأثير ما بين القروض المتأخرة التسديد والقروض.

من خلال البحث والدراسة الميدانية اتضح ان القروض المتعثرة او غير المسددة في القطاع المصرفي العراقي في ارتفاع ملحوظ وقد شهدت نموا خلال العقد الماضي من الزمن، وهذا يؤشر حدوث حالات ضعف وعدم موضوعية لسياسة ائتمانية مصرفية صائبة تكون قادرة على مساعدة متخذ القرار في وضع أموال المصرف واستخدامها الاستخدام الكفوء والفاعل، اضافة لذلك فان السياسة الخاصة بعمل وتكوين مخصص الديون المتعثرة لا تتصف بالعلمية بل ان قسم من المصارف في القطاع الخاص لا تعرف مثل هذا الحساب مما يتطلب الامر من الجهات ذات العلاقة وخصوصا البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية ايلاء هذا الجانب الاهمية الملائمة

جدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث

البيان	القروض المتأخرة التسديد	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
مصرف الرافدين		
معامل الارتباط	0.943	0.024
معامل التحديد R^2	0.889	0.001
معامل الانحدار	0.010	5.74
F المحسوبة	56.138	0.004
T المحسوبة	7.492	0.064
مصرف الرشيد		
معامل الارتباط	0.368	0.556
معامل التحديد R^2	0.136	0.309
معامل الانحدار	0.003	0.019
F المحسوبة	7.84	2.238
t المحسوبة	0.885	1.496
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار		
معامل الارتباط	0.679	—
معامل التحديد R^2	0.461	—
معامل الانحدار	0.24	—
F المحسوبة	5.134	—
T المحسوبة	2.266	

المصدر : إعداد الباحث

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. في ظل عوامل عديدة منها الازمات المالية وعدم موضوعية وضعف السياسات الائتمانية للمصارف ، ارتفعت معدلات القروض المتعثرة .
2. ان النظام المحاسبي قد ساهم في الحد من تأثير القروض على الوضع المالي للمصارف فيما لو تم وبصورة علمية تكوين مخصص لها حسب أجالها ومبالغها.
3. ان الاستخدام الامثل والفعال لادوات التحليل المالي يمكن لها بالتنسيق مع النظام المحاسبي الحد من مخاطر هذه القروض المتعثرة.
4. شهدت الفترة 2004-2009 انخفاضا في معدلات الديون متاخر التسديد تراوحت بين 18% - 32% ثم عادت لترتفع الى 23% عام 2010 في مصرف الرشيد
- في حين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها شهد ارتفاعات كبيرة خلال الفترة 2004-2010 ما بين 116%-673%.
5. كانت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في مصرف الرشيد خلال الفترة 2004-2010 تتراوح ما بين 0.02%-0.25% وهي نسبة قليلة .
6. شهدت الديون المتأخرة التسديد في مصرف الرافدين تراجع ملحوظ ما بين 2004-2010 تراوح ما بين 3%-14% ثم عادت لترتفع بنسب كبيرة خلال عامي 2011،2012 وبنسب 74.7% و 95% على التوالي. في حين ان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بصورة عامة شهد ارتفاعات ملحوظة خلال الفترة 2004-2012 تراوح ما بين 28.9% - 112%.
7. تراوحت نسبة الديون المتأخرة التسديد في مصرف الرافدين خلال الفترة 2004-2012 ما بين 0.8%-620%. اما مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال ذات الفترة فقد تراوح ما بين 0.05%-33.9% من اجمالي القروض.
8. بلغت نسبة الديون المتأخرة التسديد في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار الى القروض خلال الفترة 2005-2012 ما بين 0.02-82% وهي نسب جيدة في حين بلغ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها الى الديون 42.1%، 15.36% خلال عامي 2011،2012.
9. بنيت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود ارتباط كبير بين القروض المتأخرة والقروض وبمعدل 0.943 ، وكان هناك تأثير وعلاقة ما بين القروض المتأخرة والقروض في مصرف الرافدين .
10. بين التحليل الاحصائي ان الارتباط ضعيف ما بين القروض المتأخرة التسديد والقروض، وعدم وجود اي تأثير او علاقة ما بين المتغيرات التي اعتمدت في الدراسة في مصرف الرشيد .
11. وجود علاقة ارتباط كبيرة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ما بين القروض المتأخرة التسديد وإجمالي القروض.

ثانياً : التوصيات

1. الاعتماد وفق سياسة علمية فعالة وكفوءة في المصارف لتكوين مخصص للقروض المتعثرة او غير القابلة للتسديد تأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل أهمها أجال القروض ، مبالغ القروض ، طرق التسديد ، الضمانات ، سمعة المقرض.
2. ان تعمل المصارف على تكوين قاعدة بيانات تفصيلية عن العملاء ومدى قدراتهم المالية وسمعتهم في أسواق المال.
3. اعتماد نظام الإنذار المبكر عن اي حالات سلبية من الممكن ان يؤثر لحدوثها في المستقبل القريب.
4. اعتماد سياسة ائتمانية تتسم بالعلمية والموضوعية بالقدر الذي يتوافق مع مقدرة المصرف ونشاطه.
5. ان يعمل المصرف المركزي لتشديد رقابته على المصارف وأنشطتها الائتمانية.
6. متابعة تسديد أقساط القروض وبدقة وبالوقت الملائم واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بحق العملاء الذين يشك في عدم قدرتهم على التسديد.
7. أن تستفاد إدارة المصرف من المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي عن القروض وما يتعلق بها في تعديل وتطوير سياسة الإقراض أولاً ، وكيفية تكوين نسب ومعدلات مخصص القروض المشكوك في تحصيلها .
8. الاستفادة من مبدأ المرونة الذي جاء به النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتكوين مخصصات للقروض المشكوك في تحصيلها والديون المتعثرة ، حسب طبيعتها ونوعها بحيث تكون هذه المخصصات اكثر فاعلية وتعبيراً عن واقع الحالة الائتمانية للمصرف .
9. ان تعمل المصارف وبالاستفادة من النظام المحاسبي لاعداد دراسات للتأمين على القروض ونقل مخاطر القروض المتعثرة الى جهة اخرى بعد اجراء الموازنة بين أسعار الفائدة ومصاريف التأمين .

المصادر

أولاً : الوثائق الرسمية

1. وزارة المالية ، لجنة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، ج1، دار الحرية للطباعة – بغداد 1412هـ-1992م.
2. مصرف الرافدين ، الحسابات الختامية والميزانيات العامة للسنوات 2004-2012.
3. مصرف الرشيد : الحسابات الختامية والميزانيات العامة للسنوات 2004 – 2010 .
4. مصرف الشرق الأوسط ، الحسابات الختامية لسنتي 2011 – 2012 .

ثانياً : الكتب

1. ارشيد ، عبد المعطي رضا وجودة ، محفوظة احمد " ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، 1999.
2. الكراسنة ، ابراهيم : اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابو ظبي 2006.
3. حجازي : وفاء يحيى احمد ؛ المحاسبة عن القروض والائتمان ، كود 142 ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، دون تاريخ.
4. شاهين ، علي عبد الله احمد ومطر ، جهاد حمادي ، " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، 1432هـ-2011م
5. السيسي : صلاح الدين حسن ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 2004 .

ثالثاً : الاطاريح

1. ايمان وحابس " دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري" رسالة ماجستير مقدمة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010/2011.
2. الطويل ،عمار اكرم عمر " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر... دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية في قطاع " غزة" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة- الجامعة الاسلامية – غزة ؛ 1429هـ-2008م.

رابعاً : الدراسات والبحوث

1. حنان ، طارق الله ، احمد حبيب ؛ ادارة المخاطر المالية تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ، البنك الاسلامي في التنمية ، ورقة رقم 5 – جدة 2003/1423.
2. الشمري ، صادق راشد : القروض المتعثرة في المصارف واثرها على الازمات المالية دراسة حالة عينة من المصارف العراقية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 20/أ، حزيران 2009.
3. الشحادة ، عبد الرزاق والتحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم .. متطلبات ضرورية لادارة المخاطر المصرفية " مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكر ، العدد 12 عام 2007.
4. صديق ، رمضان " مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل حلها" مجلة حقوق حلوان ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث. دون تاريخ.

خامساً : المصادر الاجنبية

1. AV Beattie12, Bank and baddebts" new York , john wiley and sons, 1995.
2. Kieso, Donald E and others , " intermediate Accounting", Thirteenth Edition, john wiley and sons, 2010.
3. MacDonald, s.scott and timo thy w. Koch " Mangement of Banking " sixth Edition 2006.
4. Rose , pete, " Bank management and Financial services , " 6th , Fd- mc graw hill co,2005.
5. Ross, west Field of jaff jeffrey, corporate Finance, 8th ed,2008.